

KÖPRÜLÜ KÜT.
323
M. Asım BY.

کوپریلی زاده مرحوم فاضل احمد پاشا کتبخانه سنه اهدا اولنمشدر

مستفید اولان ذوات کرامدن او علوم

مرحوم مراحق محمد علینک روحیچون

خیر له یاد بیورملری [illegible]

مرجودر

[illegible] ص ٢٤

[illegible]

۴۲۲

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره الصادر
باختياره شره وخيره والصلوة على محمد واله الذى انتشر به
نهيه وامره وبعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء
اثير الدين الابهرى طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور
بايساغوجى لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم
متيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا لتزيل تعسره
وتتمم تيسره والله خير الميسرين والموفقين قال ايساغوجى
اقول ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدئ
اذا اراد ان يشرع فى شئ من العلوم ومنها ايساغوجى
وهو لفظ يونانى يراد به الكليات الخمس وهى النوع والجنس
والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها
على بيان الدلالات الثلث المطابقة والتضمن والالتزام
واقسام اللفظ والدلالة هى كون الشئ بحالة يلزم من

العلم

العلم به العلم بشئ اخر الاول هو الدال والدليل والثانى
هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذى يلزم
من العلم به العلم بشئ اخر وكذا عرفت ان المدلول
هو الذى يلزم من العلم بشئ اخر العلم به فالدلالة تنقسم
الى طبعية وعقلية ووضعية والمراد من الدلالة ههنا
الدلالة الوضعية التى تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى
وهى ثلثة اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو من
ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له
او يدل على ما يلازمه فى الذهن فان كان الاول فالدلالة
دلالة بالمطابقة وان كان الثانى فالدلالة دلالة بالتضمن
وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة
بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق
بالمطابقة لكونه تمام ما وضع الانسان له وانما سميت
هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له
وذلك مأخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا
ومثال ما يدل بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما
اى على الحيوان او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة

تضمنا لانه يدل على الجزء الذى فى ضمنه فيكون دالا على ما
فى ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل
على قابل العلم وصنعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة
التزاما لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل على
الخارج اللازم له وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله فى الذهن
لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق دلالة
الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق
الشرط واللازم باطل وكذا الملزوم لان العدم كالعمى
يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من
شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة فى الخارج قال
ثم اللفظ اما مفرد اه اقول لما فرغ من بيان الدلالات
الثلث شرع فى تقسيم اللفظ فيقول اللفظ ينقسم
الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء
منه اى من اللفظ دلالة على جزء معناه كالانسان
فانه لفظ لا يراد من جزئه دلالة على جزء معناه او يراد
ذلك كرامى الحجارة فانه لفظ يدل جزئه على جزء معناه
لان الرامى يدل على ذات من له الرمى والحجارة تدل

ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء
منه دلالة على جزء معناه كالانسان
واما مؤلف وهو الذى لا يكون كذلك
كرامى الحجارة

على جسم

على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان
الثانى فهو مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه دلالة صدقه
على اربعة اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو ق
علما والثانى ان يكون له جزء لا معنى له نحو زيد علما والثالث
ان يكون له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما
والرابع ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا
نحو الحيوان الناطق علما لان معناه ح الماهية الانسانية
مع التشخص قال المفرد اما كلى اه اقول المفرد ينقسم الى كلى
وجزئى لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه اى من حيث
انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اى من اشتراكه بين
كثيرين او لا يكون كذلك فان منع نفس تصور مفهومه
من اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئى كزيد علما فانه اذا تصور
مفهومه امتنع عن صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس
تصور مفهومه عن الاشتراك بين كثيرين فهو الكلى كالانسان
فان مفهومه اذا تصور عند العقل لم يمنع عن صدقه على
كثيرين وانما قيد المفهوم بالتصور لان من الكليات ما يمنع
الاشتراك بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب

والمفرد اما كلى وهو الذى لا يمنع نفس تصور
مفهومه عن وقوع الشركة كالانسان
واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور
مفهومه عن ذلك كزيد

الوجود مثلا فان الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه
لكن عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين والالم يفتقر
الى دليل اثبات الوحدانية قال والكلي اما ذاتي اه اقول
الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون داخلا في
حقيقة جزئياته اولا يكون فان كان الاول فهو ذاتي
كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه حقيقة زيد وعمرو
وبكر والحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق
وكذا بالنسبة الى الفرس وان لم يكن داخلا في حقيقة
جزئياته بل كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي
كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في
حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان كما مر من انه
مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين انه امر خارج
عنه وعلى هذا لا تكون نفس الماهية ذاتية بل تكون من
العرضيات لانها تخالف الذاتي بذلك التفسير
وما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي على ما ليس بعرضي
فح يكون نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنتسب
الى الذات فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية والا لزم

انتساب

والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان

٦

انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية
اي تسمية الماهية ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك
المحذور بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك قال والذاتي
اما مقول اه اقول هذا شروع في بيان الكليات الخمس
اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان مقولا
في جواب سؤال ما هو بحسب الشركة المحضة اي لا الخصوصية
ايضا فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان
جوابا عنهما وان سئل عن كل واحد منهما اي من الانسان
والفرس لم يصلح ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لانه
ليس تمام ماهية كل واحد منهما بالانفراد بانك اذا افردت
الانسان بالسؤال فقيل ما هو فجوابه ليس الا الحيوان
الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس
بالسؤال فجوابه ليس الا الحيوان الصاهل ايضا لكونه
تمام ماهيته ويرسم اي الجنس بانه كلي مقول على كثيرين
مختلفين بالحقائق في جواب سؤال ما هو قولا ذاتيا قوله كلي
زائد لا طائل تحته وقوله مقول جنس متناول للجزئيات

والذاتي اما مقول في جواب سؤال ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس

ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب سؤال ما هو

كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك

والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات كما مر من ان
الجزئي انما يقال على واحد متشخص وقوله مختلفين بالحقايق
يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق
وقوله في جواب ما هو قولا ذاتيا يخرج الكليات الباقية
اعني الفصل والخاصة والعرض العام وان كان الذاتي
مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو
نوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرا وبكرا
وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وغير ذلك
بما هم كان الجواب الانسان لانه تمام ماهيتهم المشتركة
بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان
ايضا لانه تمام الماهية المختصة به فتعين له اعني النوع يكون
مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا ويرسم
اي النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة في جواب ما هو فقوله كلي زائد كما مر وقوله مقول
جنس يتناول الكلي والجزئي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي
وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان
النوع انما يكون مقولا على كثيرين بالحقيقة بخلاف الجنس
متفقين صح

واما يقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر وغيرها وهو النوع

ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو

وقوله

وقوله مختلفين بالعدد لكون افراده مختلفة بالعوارض
والتشخصات وقوله في جواب ما هو يخرج الثلثة الباقية
المذكورة وان كان الذاتي غير مقول في جواب ما هو
بل مقولا في جواب اي شيء هو في ذاته وهو اعني المقول
في جواب اي شيء هو في ذاته الذي يميز الشيء عن شيء
يشاركه في الجنس فهو الفصل ولو قال او في الوجود ايضا
لكان التعريف يشمل ليدخل فيه الماهية المركبة من
امرين متساويين او من امور متساوية اللهم الا ان
يقال اكتفاؤه بالجنس بناء على بطلان تركيب الماهية
من امرين متساويين او من امور متساوية وللقائل ان
يقول فعلى هذا كان اللازم عليه ان يذكر الجنس في
التعريف وذلك اعني ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس
كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه اعني الناطق يميز
الانسان عما يشاركه في الحيوانية كالفرس والبغل والبقر
وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته
كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء هو في ذاته
انما يطلب به ما يميز الشيء عن غيره وكل ما يميز الشيء عن غيره

واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل

ولو قال

يصلح للجواب فالناطق يصلح الجواب لتميزه الانسان
عن غيره ويرسم اي الفصل بانه كلي يقال على الشئ
في جواب اي شئ هو في ذاته قوله كلي جنس شامل
للكليات الخمس وقوله يقال على الشئ في جواب
اي شئ هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع
والجنس يقالان في جواب ما هو لا في جواب اي شئ هو
والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وقوله
في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت
مميزة للشئ لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه
قال اما العرض اه اقول العرض اما لازم او مفارق لانه
اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع عنها الاول
هو العرض اللازم كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان
والثاني هو العرض المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة
الى الانسان وكل واحد منهما اي من العرض اللازم و
العرض المفارق اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص
بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة
وبالفعل للانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم

لا ينفك

تعريف
ويرسم بانه كلي يقال على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته

واما العرض فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان

لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي
ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق
ينفك عن ماهية الانسان مختص بها ويرسم اي الخاصة
بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا
قوله كلية مستدرك كما مر غير مرة وقوله تقال على ما تحت
حقيقة واحدة جنس شامل يتناول الكليات الخمس
وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين
على ما تحت حقائق مختلفة وقوله قولا عرضيا يخرج النوع
والفصل لانهما مقولان على ما تحتهما ذاتيا لا عرضيا وان
لم يختص كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة واحدة
بل يعم حقائق فوق حقيقة واحدة فهو العرض العام
كالمتنفس بالقوة وبالفعل للانسان وغيره
من الحيوانات فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير
منفك عن ماهيات الحيوانات غير مختص بماهية
واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق منفك
عن ماهيتها غير مختص بحقيقة واحدة ويرسم اي العرض
العام بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا

تعريف
ويرسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا

واما ان يعم حقائق فوق حقيقة واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة وبالفعل للانسان وغيره من الحيوانات

تعريف
ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا

عرضيا قوله كلي زائد كما مر وقوله يقال على ما تحت
حقايق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة لانها
لا يقال الا على حقيقة واحدة فقط وقوله قولا عرضيا
يخرج الجنس لانه وان كان كليا يقال على ما تحت حقايق مختلفة
الا ان قوله عليها ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات
للكليات رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات
اخر وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات
متساوية لها الا ان المناسب ذكر التعريف الذي هو
اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم

القول الشارح

قال القول الشارح اه اقول العلم على قسمين احدهما
القول الشارح والاخر حجة لانه ان كان تصورا مع عدم
اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري فهو القول
الشارح وان كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا الى
المطلوب التصديقي فهو الحجة واذا عرفت هذا فنقول
من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول
الشارح وهو التعريف وهذا اعم من ان يكون حدا او
رسما والحد قول دال على ماهية الشيء قوله على ماهية الشيء

الحد قول دال على ماهية الشيء

لانه اما ان يكون بالذاتيات او بالعرضيات
فان كان الاول فهو الحد وان كان الثاني فهو الرسم

يخرج الرسم كما سنبينه ان شاء الله تعالى هذا تعريف
الحد وقيل لم يجز تعريفه بهذا لانه يلزم التسلسل قلت لا نسلم
لزوم ذلك التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان
... ينقسم الى قسمين تام
... الشيء
... قسمين
تام وناقص وكذا الرسم تام فهو الذي يتركب عن

والحد التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام

... وهو الذي يتركب ... بعيد للشيء وفصله ... الجسم الناطق بالنسبة

والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان

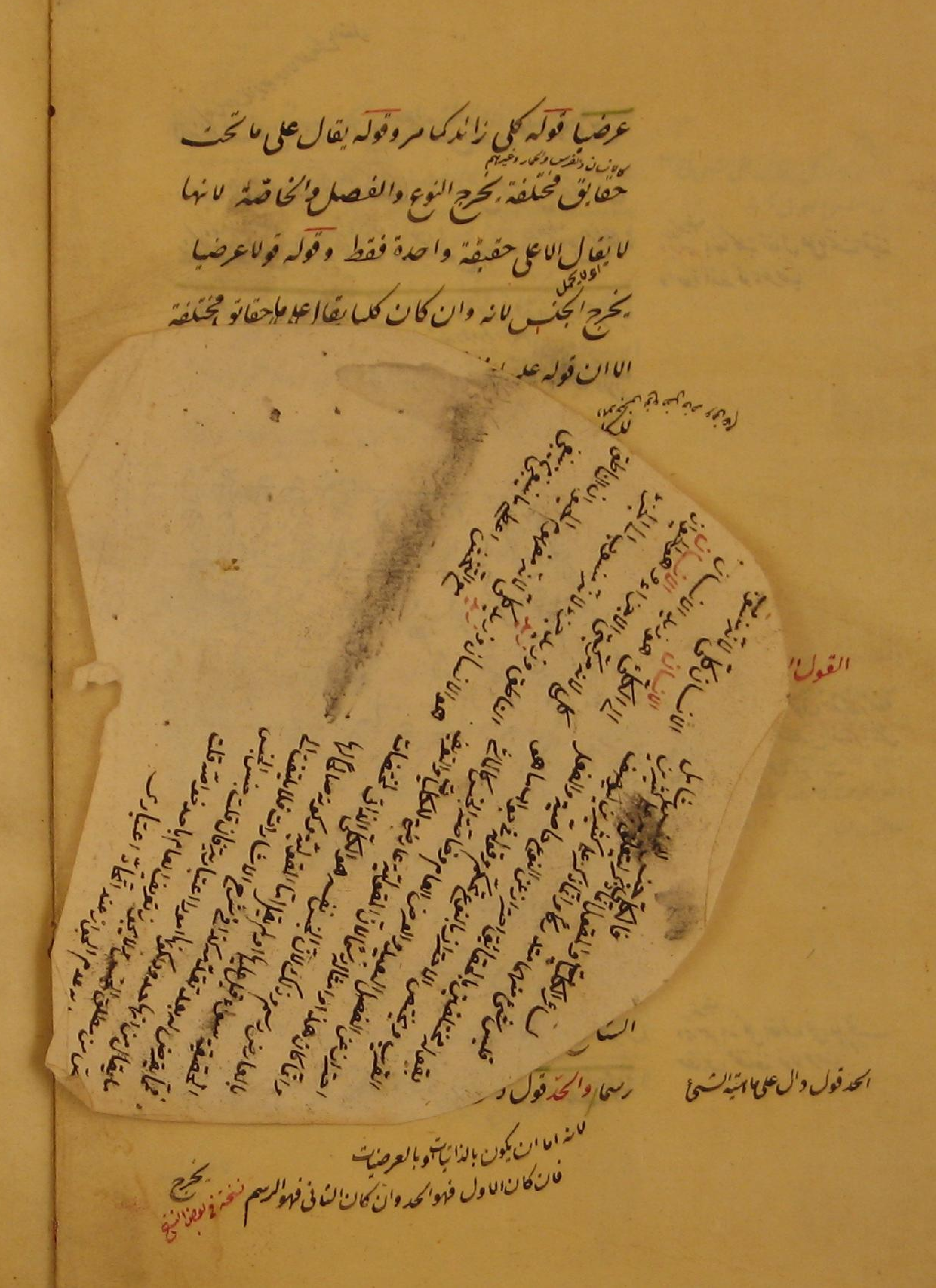
[illegible]

يخرج الرسم كما ستتبينه ان شاء الله تعالى بهذا التعريف
الحد وقيل لم يخرج تعريفه لئلا يلزم التسلسل قلت لا نسلم
لزوم ذلك التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان
وجود الوجود نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام
وناقص والحد التام هو الذي يتركب عن جنس الشيء
وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
فانك اذا قلت ما الانسان فيقال في جوابك
الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام اما كونه حدا
فلان الحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملا على الذاتيات
مانع عن دخول الغير فيه واما كونه تاما فلكون الذاتيات
مذكورة بتمامها فيه والحد الناقص هو الذي يتركب
عن الجنس البعيد للشيء وفصله القريب كالجسم
الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن
الانسان ما هو فاجيب عنه بانه جسم ناطق كان الحد
ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر
بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا ينقسم الى قسمين
تام وناقص واما الرسم التام فهو الذي يتركب عن

والحد التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام

والحد الناقص وهو الذي يتركب عن الجنس البعيد للشيء وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان

والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان



عرضيا قوله كلي زائد كما مر وقوله يقال على ما تحت
حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة لانها
لا يقال الا على حقيقة واحدة فقط وقوله قولا عرضيا
يخرج الجنس لانه وان كان كليا يقال على ما تحته حقائق مختلفة
الا ان قوله عر...

رسما والحد قول د...

الحد قول دال على ماهية الشيء

لانه اما ان يكون بالذاتيات او بالعرضيات فان كان الاول فهو الحد وان كان الثاني فهو الرسم نسخة يخرج

جنس الشئ القريب وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار
اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة التي
هي من اثار الشئ كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلتحقق
المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه
الجنس القريب كالحيوان وقيد بامر مختص بالشئ
واما الرسم الناقص هو الذي يتركب عن العرضيات
التي تختص جملتها لا كل واحد منها بحقيقة واحدة
كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض
الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع
فان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان
لا غير بخلاف كل واحد منها او وجود البعض منها في
غيره ايضا اما كونه رسما فلما مر من ان الخاصة اللازمة
من اثار الشئ فيكون تعريفا بالاثر الذي هو الرسم
واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام
حتى تحقق المشابهة بينه وبين الحد التام كتحققها بين
الرسم التام والحد التام قال القضايا اه اقول لما فرغ

من بيان

واما الرسم الناقص وهو الذي يتركب عن العرضيات التي تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع

من بيان القول الشارح شرع في بيان الحجة وهي القضايا
المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي والقضية قول
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اي في قوله او كاذب
فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرا والقول هو المركب
سواء كان لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة وكان
مفهوما عقليا مركبا كما في القضية المعقولة وهو اي القول
جنس يتناول الاقوال التامة والناقصة وقوله يصح ان
يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يحترز
به عن الاقوال الناقصة والانشائيات من الامر والنهي
والاستفهام وغيرها وهي اي القضية تنقسم الى
قسمين احديهما حملية والاخر شرطية لان المحكوم عليه
وبه في القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية والا فالقضية
شرطية وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا
مفردين في الحملية كما تقول زيد ابوه قائم مثال الحملية
كقولنا زيد كاتب والشرطية اما شرطية متصلة وهي
التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق
قضية اخرى وهي اما موجبة ان يحكم فيها بصدق قضية

القضايا القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه

وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب

واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود

على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما سالبة ان حكم فيها بسلب
صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ليس
ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما شرطية
منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان
حكم فيها بالتنافي بينهما ايجابا فالقضية منفصلة موجبة
كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم
فيها بالتنافي بينهما سلبا فالقضية منفصلة سالبة كقولنا
ليس اما ان يكون هذا الانسان اسود او كاتبا قال
الجزء الاول اه اقول الجزء الاول اي المحكوم عليه
من القضية الحملية يسمى موضوعا لانه اي وضع لان
يحكم عليه بشيء والجزء الثاني اي المحكوم به منها يسمى
محمولا لانه انما وضع لان يحمل على الشيء والنسبة
التي يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية
ولم يذكر المصنف الجزء الاخير ولا بد منه في القضية
لكونه جزءا اخيرا منها والجزء الاول من القضية الشرطية
يسمى مقدما لتقدمه في الذكر والجزء الثاني منها يسمى

تاليا

واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او اما فردا

الجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني يسمى محمولا

مثال الحملية زيد كاتب

والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني يسمى تاليا

تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع قال والقضية
اما موجبة اه اقول تنقسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة
لان تلك النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال
الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان
كانت حكما بان يقال الموضوع ليس المحمول فالقضية
سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب قال وكل واحد منهما اه
اقول وكل واحد من القضية الموجبة والسالبة اما ان
تكون مخصوصة او محصورة كلية كانت او جزئية او
او مهملة لانه ان كان الموضوع في القضية شخصا معينا
فالقضية مخصوصة كما ذكرنا في المثال الموجبة والسالبة
نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها مخصوصة
فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية لكون
موضوعها شخصا معينا جزئيا وان لم يكن موضوعها
اي موضوع القضية شخصا معينا جزئيا بل يكون غير
معين كليا فان بين كمية افراد الموضوع من الكلية
والجزئية فالقضية محصورة مسورة اما كونها محصورة
فلحصر افراد موضوعها واما كونها مسورة فلكونها مشتملة

فالقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب

واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب

وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا

على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
حاصرا لها ومحيطا بها فالسور ماخوذ من سور البلد
فان ذلك اللفظ يحصر افراد الموضوع كما ان سور
البلد يحصره وهذه المحصورة اما ان يحكم فيها على
كل افراد الموضوع او على بعض الافراد وعلى كلا
التقديرين اما ان يكون الحكم بالايجاب او بالسلب
فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا
كل انسان كاتب او سالبة كقولنا لا شيء من الانسان
بكاتب والسور في الكلية الموجبة نحو كل وفي الكلية
السالبة نحو لا شيء ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني
اي وان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية
جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب
او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب
والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد
فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وبعض ليس
وليس بعض وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن
الموضوع في القضية مشخصا معينا ولم يكن الحكم فيها

على كل

فكانه يحصر البلد كذلك ذلك يحصر افراد الموضوع وفي بعض

واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب

واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

واما ان لا يكون كذلك

على كل الافراد او بعضها فالقضية تسمى مهملة نحو
الانسان لفي خسر والانسان ليس في خسر لاهمال
بيان كمية الافراد التي حكم عليها فاذا كانت القسمة
مثلثة كما ثلث الشيخ في الشفاء لا يقال ان القضية
الطبعية خارجة عنها فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام
في القضايا المعتبرة في العلوم والقضية الطبعية ليست
بمعتبرة في العلوم لعدم انتاجها في الاصطلاحات فخروجها
عن التقسيم لا يخل بالانحصار قال والمتصلة اما لزومية
اه اقول لما فرغ عن تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية
سواء كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة
فتنقسم الى قسمين احدهما لزومية والاخر اتفاقية
لانه ان كان صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم
لعلاقة بينهما ناشئة عن ذات المقدم توجب ذلك
فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة ههنا ما بسببه
يستلزم المقدم التالي كالعلية والمعلولية والتضايف
اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار اما المعلولية

وتسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب

والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

علت طلوع شمس
معلول وجود نهار

واما الاتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق

والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا

فكقولنا كلما كان النهار موجودا فكانت الشمس طالعة
فان وجود النهار معلول لطلوع الشمس واما التضائف
فكقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان
صدق التالي في المتصلة على تقدير وقوع صدق المقدم
لا لعلاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية
متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار
حتى يجوز العقل استلزام ناطقية الانسان ناهقية الحمار
بل هما توافق الطرفان على سبيل الاتفاق فيهما واما الشرطية
المنفصلة فتنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع
ومانعة الخلو لانه ان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها
في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا
العدد اما زوج واما فرد فانه حكم في هذه القضية بامتناع
اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد وبامتناع ارتفاعهما عنه
وانما سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد
من التنافي بين جزئي الاخرين لانه يوجد التنافي
بين جزئيها في الصدق والكذب معا وهذا ليس

واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر

واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق

وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو

الا حقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي بين
جزئيها في الصدق فقط فالقضية شرطية منفصلة مانعة
الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه حكم في
هذه القضية بالتنافي بين الحجر والشجر في الصدق
فقط لا في الكذب لجواز ان يكون الشيء لا حجرا ولا
شجرا وانما سميت هذه مانعة الجمع لاشتمالها على
منع الجمع بين جزئيها في الصدق وان حكم في القضية
بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط اي لا في الصدق
فالقضية شرطية منفصلة مانعة الخلو كقولنا زيد اما
ان يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه
القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر وان يغرق
لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز ان يكون
في البحر وان لا يغرق وانما سميت مانعة الخلو لاشتمالها
على منع الخلو بين جزئيها في الكذب قال وقد يكون
المنفصلات اه اقول المنفصلات المذكورة من الحقيقية
ومانعة الجمع ومانعة الخلو قد يتركب كل واحد منها عن جزئين
غالبا كما مر من الامثلة وقد يتركب عن اكثر من جزئين

اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او
مساو فانه حكم فيها بان هذه الجمع لا يجتمع على عدد واحد
ولا يخلو العدد عن احدها وفيه نظر لان عين احد اجزاء
الحقيقية يستلزم نقيض الاخر لامتناع الجمع
وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية من
ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلف لانه في المثال المذكور
وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو يلزم ان
يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه
غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا ان يستلزم
كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع لكون
المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم
كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير
مساو وينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه
غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة
حقيقية هذا خلف بل الحق ان الحقيقية تتركب من
حملية ومنفصلة كقولنا العدد اما يكون مساويا لذلك
العدد او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني

قوله

اي محال الذي هو اجتماع النقيضين او ارتفاع النقيضين

قوله او زائدا الى اخره منفصلة والجزء الاول حملية وحاصل
هذا العدد اما ان يكون مساويا له او غير مساو له لكن
اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما
كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت
مقامها فظن انها مركبة من ثلثة اجزاء ولكنها بالحقيقة
مركبة من حملية ومنفصلة كما مر فلا تتركب حقيقية
الا من جزئين وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع
فانها قد تتركب من ثلثة اجزاء فصاعدا وبيانها طويل
لا يليق بهذا المختصر فليطلب في المطولات **قال**
والتناقص اه **اقول** من الاصطلاحات المنطقية
المذكورة التناقص وهو اختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما اي
احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد
كاتب وزيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين
اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا بحيث يقتضي
لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة على
حسب الواقع وقوله اختلاف جنس يتناول الاختلاف

التناقض وهو اختلاف القضيتين
بالايجاب والسلب بحيث
يقتضي لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة كقولنا
زيد كاتب وزيد ليس بكاتب

الواقع بين القضيتين ومفردين وبين مفرد وقضية وقوله
قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين
وقوله بالايجاب والسلب اخرج الاختلاف بالاتصال
والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف
بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي
الى اخره اخرج الاختلاف بالايجاب والسلب لكنه
لا بحيث ان يقتضي صدق احديهما وكذب الاخرى
نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان
وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب
بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الاخرى لكن لا لذات
ذلك الاختلاف نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق
فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي
ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة لان قولنا
زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان اولان
قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك
بواسطة لا لذاته قوله ولا يتحقق ذلك اه اقول القضيتان
اللتان بينهما يقع التناقض لا تخلو من ان يكونا مخصوصتين

او محصورتين

اي لا يوجد التناقض اي القضيتين ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط

او محصورتين او مهملتين فان كانتا مخصوصتين
فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمان وحدات
الاولى وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة
لم تتناقضا بينهما نحو زيد قائم وعمرو ليس بقايم لجواز صدقهما
معا وكذبهما معا والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفتا
فيهما لم تتناقضا نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر والثالثة
وحدة الزمان اذ لو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو زيد نائم
ليلا زيد ليس بنايم نهارا والرابعة وحدة المكان لانهما
لو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو زيد قايم في الدار زيد ليس
بقايم في السوق والخامسة وحدة الاضافة لانهما
لو اختلفتا فيهما لم يتحقق التناقض نحو زيد اب لعمرو وزيد
ليس باب لبكر والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما
لو اختلفتا فيهما بان تكون النسبة في احديهما بالقوة و
الاخرى بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر اي
بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل والسابعة
وحدة الكل والجزء لانهما لو اختلفتا في الكل والجزء
لم يتحقق التناقض نحو الزنجي اسود اي بعضه الزنجي

ليس باسود اي كله والثامنة وحدة الشرط لعدم
التناقض بين القضيتين عند اختلاف الشرط كقولنا
الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس
بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود واذا عرفت
هذا فاعلم ان القضيتين اذا كانت احديهما موجبة
كلية ينبغي ان تكون الاخرى سالبة جزئية واذا كانت
احديهما سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية فنقيض
الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض
السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء
من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان
ولعله هذا سيأتي في المحصورات والحق ان يراد
المص هذا اي قوله ونقيض الموجبة الكلية الى اخره
ههنا ليس في موضعه وانما يتحقق موضعه بعد
تحقق المحصورات قال المحصورات اه اقول ان
كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية

ونقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان

ونقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان

المحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية ايضا

اي في

اي في الكلية والجزئية بان تكون احديهما كلية والاخرى
جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات
المذكورة فلو قيد بعد قوله في الكلية والجزئية بقولنا ايضا
لكان اولى ليكون اشارة اليه اعني الى اتفاقهما في الوحدات
المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين
الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد
تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان
بكاتب والجزئيتين قد يصدقان كقولنا بعض الانسان
كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض اي فنقيض
الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية
الكلية لا الجزئية وان كانت القضيتان مهملتين
فحكمها حكم المحصورتين لان المهملات من المحصورات
في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات قال
العكس اه اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة
المنطقية العكس وهو عبارة عن ان تصير الموضوع
في القضية محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف
اي الايجاب والسلب اي ان كان الاصل موجبا

لان الكليتين قد يكذبان في مادة كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

العكس وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الايجاب والسلب بحاله ومع بقاء التصديق والتكذيب بحاله

كان العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان
العكس ايضا كذلك ومع بقاء التصديق والتكذيب بحاله
اي ان كان الاصل صادقا باي وجه كان كان
العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان العكس
ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل
انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولا
وقلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس
قولنا لا شيء من الانسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر
بانسان ولو قال المص العكس هو جعل الجزء الاول
من القضية ثانيا والجزء الثاني اولا لكان اصوب
لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول
لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج
عن التعريف عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء
الايجاب والسلب لانهم تتبعوا القضايا ولم
يجدوها في الاكثر بعد جعل المذكور صادقة لازمة
للاصل الا موافقة لها في الايجاب والسلب وانما
اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية

فلو فرض

فلو فرض صدقها يلزم صدق العكس والا لزم صدق
الملزوم بدون صدق اللازم فصدق الملزوم بدون
صدق اللازم مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم
من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان
انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض
الانسان حيوان فعلى هذا قول المص والتكذيب
بحاله لا يكون الا خطأ قال والموجبة الكلية اقول القضية
الكلية التي تكون موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية
بل يلزم ان تنعكس موجبة جزئية اما عدم انعكاسها
كلية فلانها تنتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من
الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على
كل الاعم وهو محال مثلا يصدق قولنا كل انسان
حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان والا يلزم ان
يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل الحيوان
الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية
فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئا موصوفا
بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان فيكون

والموجبة الكلية لا تنعكس موجبة كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس موجبة جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان

فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا

بعض الحيوان انسان هذا ماذكره المص في تعليل
انعكاسها جزئية والاولى فيه ان يقال اذا صدق
كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان
انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان
بانسان فيلزم المنافات بين الانسان والحيوان
فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان
الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او نضم ذلك
النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه
وهو محال هكذا نقول كل انسان حيوان ولا شيء
من الحيوان بانسان لينتج من الشكل الاول لا شيء
من الانسان بانسان وهو محال قال والموجبة
الجزئية اه اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس
موجبة جزئية كما ان القضية الكلية تنعكس اليها
والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها فيها فانه اذا صدق
بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان لانا نجد شيئا موصوفا بالحيوان والانسان
فيكون بعض الانسان حيوانا ونقول على تقدير

والموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية بهذه الحجة

صدق

صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض
الانسان حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من
الانسان بحيوان ويلزمه لا شيء من الحيوان بانسان
وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف
او نضم هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء
عن نفسه كما مر هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء
من الانسان بحيوان ينتج من الشكل الاول لا شيء
من الحيوان بحيوان وهو محال قال والسالبة الكلية اه
اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية
وذلك اي انعكاسها الى السالبة الكلية بيّن بنفسه
لانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان
يصدق لا شيء من الانسان بحجر والا لصدق نقيضه
وهو بعض الانسان حجر وتنعكس الى قولنا بعض الحجر
انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان
هذا خلف او نضم هذا النقيض وهو بعض الانسان
حجر الى الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض
الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل

والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك بيّن في نفسه لانه اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان

الاول بعض الانسان ليس بانسان وهو مستحيل
لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان بالضرورة
دائما قال والسالبة الجزئية اه اقول السالبة الجزئية
لا تلزم ان تنعكس والا لانتقض بمادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض
الاعم ولا يصدق سلب الاعم من بعض الاخص
لان كل اخص يستلزم الاعم فان قولنا مثلا بعض
الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق
ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان
لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا يوجد
الكل بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله لزوما
لانه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق
بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا
وهو بعض الحجر ليس بانسان قال القياس اه
اقول المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة القياس ورسموه بانه قول مؤلف
من اقوال متى سلمت لزم عنها اي عن تلك الاقوال

لذاتها

والسالبة الجزئية لا تنعكس لزوما فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه

القياس قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر

لذاتها قول اخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
فانه مركب من قولين اذا سلما لزم عنهما لذاتهما العالم
حادث والمراد من القول اعم من ان يكون معقولا
او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق واحد ليتناول
القياس المؤلف من قولين والقياس المؤلف
من اقوال فوق اثنين والقول الواحد لا يسمى
قياسا وان لزم عنه لذاته قول اخر كعكس المستوى و
عكس نقيضه وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك
الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم
ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر
ليدخل في تعريف القياس الذي مقدماته صادقة
والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد
وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كانا
كاذبين في نفسهما الا انهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان
يكون كل انسان حمار وقوله لزم عنها يحترز به عن الاستقراء
والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما
شيء اخر لامكان التخلف في مدلولهما وقوله لذاتها

يحترز به عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم
قول اخر لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما
في القياس المساوات وهو ما يتركب من قولين بحيث
يكون متعلق محمول اولهما موضوع الاخر كقولنا
ا ب مساو لب و ب مساو لج فان هذين القولين
يستلزمان ان ا مساو لج لا لذاتها بل بواسطة
مقدمة اجنبية وهو ان كل مساو للمساوي للشيء
مساو لذلك الشيء وانما قال من اقوال ولم يقل
من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها
بانها ما جعلت جزء القياس فاخذوا القياس في
تعريفها ولو اخذت هي ايضا في تعريف القياس لزم الدور
قال وهو اما اقتراني اه اقول القياس ينقسم الى
قسمين اقتراني واستثنائي لانه ان لم يكن
عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل
فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فكل جسم محدث وقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار

موجودا

الف مساو لب و ب مساو لجيم

وهو اما اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة

موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة وان كان عين النتيجة او
نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة فالنهار موجود او نقول ولكن النهار ليس
بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول
اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمي
الثاني استثنائيا لاشتماله على ادات الاستثناء
والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل
في القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها
مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة او نقيضها قال
المكرر اه اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتي
القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط لتوسطه بين
طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما
او تاليا وقد مر مثالها انفا وموضوع المطلوب يسمى
حدا اصغر لانه اخص في الاغلب والاخص اقل
افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر

تقديره كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة

والمكرر بين المقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر ومحموله يسمى حدا اكبر

لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر
والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغر
تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فتكون ذات
الاصغر وهذا ليس الا معنى الصغرى والمقدمة التي
فيها الاكبر لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر
تسمى الكبرى صح
وهذا ليس الا معنى الكبرى واقتران الصغرى بالكبرى
في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية تسمى
قرينة وضربا ولم يذكر المص هذا وهيئة التاليف
اي الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى
شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان
محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل
الاول نحو كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وان كان
بالعكس اي وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا
في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ج ب وكل ا ج
فبعض ب ا وان كان اي حد الاوسط موضوعا
فيهما اي في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب وكل
ج د فبعض ب د فهو الشكل الثالث وان كان

محمولا

والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغرى / والتي فيها الاكبر يسمى الكبرى

وهيئة التاليف من الصغرى / والكبرى يسمى شكلا

والاشكال اربعة لان الحد الاوسط / ان كان محمولا في الصغرى و / موضوعا في الكبرى فهو الشكل / الاول

وان كان بالعكس فهو الشكل / الرابع

وان كان موضوعا فيهما فهو / الشكل الثالث

محمولا في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب ولا شيء من
اب ينتج لا شيء من ج ب فهو الشكل الثاني فهذه
اي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق قال الشكل
الرابع اه اقول من هذه الاشكال الاربعة المذكورة
الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا اي لا يستحصل
المطلوب به الا بالتعسر وانما يستحصل بالاشكال
الباقية بالتيسر ومن هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع
هو الشكل الاول والباقية اعني الثاني والثالث والرابع
ترد عند الاحتياج الى الاول والذي له طبع مستقيم وعقل
سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول لانه اقرب الباقين
اليه لمشاركته اياه في صغراه وهي اشرف المقدمتين
لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف
من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان
الشكل الثاني انما ينتج اذا كانت مقدمتاه اي الصغرى
والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب والسلب اي اذا كانت
احديهما موجبة والاخرى سالبة نحو كل ج ب
ولا شيء من اب فلا شيء من ج ا والا لكانتا

وان كان محمولا فيهما فهو الشكل / الثاني

فهذه هي الاشكال الاربعة / المذكورة في المنطق / والشكل الرابع منها بعيد عن / الطبع جدا والذي له طبع / مستقيم وعقل سليم لا يحتاج / الى رد الثاني الى الاول

وانما ينتج الثاني عند اختلاف / مقدمتيه بالايجاب والسلب

اما موجبتين او سالبتين وايا ما كان يتحقق الاختلاف
في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب وهو كل
انسان ناطق واذا بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس
حيوان كان الحق السلب نحو لاشيء من الانسان
بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لاشيء
من الانسان بحجر ولاشيء من الفرس بحجر والحق
السلب ولو بدلنا الكبرى وقلنا لاشيء من الناطق
بحجر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف
بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط
يلزم كلية الكبرى في هذا الشكل والا لاختلف النتيجة
كقولنا لاشيء من الانسان بفرس وبعض
الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل
فرس كان الحق السلب هذا على تقدير ايجاب الكبرى
واما على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان
حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب
واذا قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق

السلب

السلب ولم يذكر المص هذا الشرط **قال** والشكل الاول
هو الذي جعل معيار العلوم اه **اقول** لما كان الشكل الاول
بين الاشكال اصلا والباقية مرتدة اليه عند الاحتياج
ولهذا قال ما جعل معيارا للعلوم اولا الا ان ذلك
اورده المص ههنا مع ضروبه المنتجة دون غيره ليجعل
دستورا اي قانونا لينتج منه المطلوب وتوطئة لتفهم
الباقية وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية
يقتضي ان تكون ستة عشر نوعا فسقط منها اثنا عشر
كما بين في المطولات وبقي اربعة اضرب الاول هو
ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية
كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني ان يكون
من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية
كقولنا كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف
بقديم ينتج لاشيء من الجسم بقديم والضرب
الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية
والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف

والشكل الاول هو الذي جعل
معيار العلوم فنورده ههنا
ليجعل دستورا وينتج منه المطلوب
وشرط انتاجه ايجاب الصغرى
وكلية الكبرى

فضروبه المنتجة اربعة

وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب
الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم
مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج بعض
الجسم ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب
الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا
لاختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شئ
من الانسان بفرس وكل فرس حيوان كان
الحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس
صاهل كان الحق السلب واما الثاني فلانه يصدق
كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس كان الحق
السلب واذا قلنا وبعض الحيوان ضاحك كان
الحق الايجاب قال والقياس الاقتراني اه اقول
لما قسم المص القياس من قبل الى اقتراني واستثنائي
اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شئ يتركب
فقال القياس الاقتراني اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين
كما مر في قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث

ينتج

ينتج كل جسم محدث فان كلا من هاتين المقدمتين
حملية واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين
متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج
من اقترانها هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من هاتين
من المقدمتين الشرطيتين متصلتان لزوميتان
لا اتفاقيتان كما ذكر في المطولات واما ان يتركب
القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة متصلة
سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس
كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل
حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين
اوليهما متصلة والاخرى حملية قولنا كلما كان هذا الشئ
انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية
ومقدمة منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة
كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل
زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج من هاتين المقدمتين

واما ان يتركب من مقدمتين
شرطيتين منفصلتين كقولنا
كل عدد اما زوج او فرد
وكل زوج فهو اما زوج الزوج
او زوج الفرد ينتج من هاتين
المقدمتين المنفصلتين
العدد اما فرد او زوج الزوج
او زوج الفرد صح

اللتين اوليهما منفصلة والاخرى حملية قولنا كل عدد
فهو اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب
من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة سواء كانت
المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا
كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان
فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين
اوليهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشيء
انسانا فهو اما ابيض او اسود قال واما القياس الاستثنائي
اه اقول لما فرغ عن بيان القياس الاقتراني شرع في
بيان القياس الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي
مركب دائما من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى
وضع احد جزئيها اي اثباته او رفعه يستلزم وضع
الجزء الاخر او رفعه سواء كانت منفصلة او متصلة
اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان
النهار موجود ولو قلت لكن النهار ليس بموجود
ينتج ان الشمس ليست بطالعة اما اذا كانت منفصلة

فكقولنا

فكقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكن
هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلت لكنه
ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية
الموضوعة في القياس الاستثنائي ان كانت
متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي والا
لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل الملازمة
واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم
وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا
كما رايت في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعة
في القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين
احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض
الاخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما
اي احد الجزئين كذلك ينتج عين الاخر لامتناع
الخلو بينهما كما رايت في المثال الثاني فعليك بالتأمل
في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية
وان شئت ان تدرك البحث بكماله في المنفصلات
فارجع الى الرسائل المطولات قال البرهان اه

اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي
يجب استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم
البرهان وهو برسم بانه قياس مؤلف من مقدمات
العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث
يقينية لانتاج اليقين كما مر في الامثلة واليقين هو
اعتقاد الشيء بانه لا يمكن ان يكون الا كذا مطابقا اعتقادا
للواقع غير ممكن الزوال قوله لا يمكن الا كذا يخرج الظن والشك والوهم
وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل المركب وقوله غير ممكن
يخرج اعتقاد المقلد واما اليقينيات فاقسام ستة
منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيه بمجرد تصور الطرفين
كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
ومنها مشاهدات وهي ما يحكم فيه بالحس سواء كان
من الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا النار محرقة والشمس
مشرقة وكقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات
وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة
مرة بعد مرة اخرى كقولنا شرب السقمونيا مسهل
الصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة مشاهدات
كثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج العقل فيه

في جزم

في جزم الحكم الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر
مستفاد من الشمس لاختلاف تشكلاته النورية
بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا ومنها
متواترات وهي ما يحكم العقل فيه في جزم الحكم
بواسطة السماع من جمع كثير استحال العقل توافقهم
على الكذب كالحكم بان النبي عليه السلام ادعى النبوة
واظهر المعجزة على يده ومنها قضايا قياساتها معها
ويحكم العقل فيه بواسطة مقدمة لا تغيب عن الذهن
عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب
وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين
والوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال كذا وكذا
قال والجدل اه اقول من الاصطلاحات المنطقية
المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات
مشهورة كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينية والغرض
في تركيبها الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة وهي
قياس يتركب من مقدمات مقبولة من شخص
معتقد فيه او من مقدمات مظنونة والغرض منه

ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم
كما تفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس
مركب من مقدمات تنبسط منه النفس او تنقبض
كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس و
رغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة
انقبضت النفس وتنفرت عن اكلها ومنها المغالطة
وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة
بالحق او بالمشهور او مركب من مقدمات وهمية
كاذبة والغلط اما من جهة الصورة واما من جهة
المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا لصورة
الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس
صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة واما ما يكون من
جهة المعنى فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان
وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان
فرس واعلم انما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات
انما هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات اليقينية ولكن
هذا اخر ما كتبنا من الاوراق لايضاح كتاب ايساغوجي

